دعم كويتي كامل للأمم المتحدة في محاربة الفقر

6

أخطاء بالقانون الحالي حرمت 7 آلاف كويتية من الشقق منخفضة الإيجار

الوزير أبل: الحكومة فشلت في تطبيق قانون إسكان المرأة

- ليس لدى بنك الائتمان الكويتي أراض عقارية أو شقق سكنية ليوزعها على الكويتيات
- الشقق المتاحة للتأجير بالسوق عالية القيمة والتكاليف وتمثل استنزافا لموارد البنك دون عائد مادي
- عوائق تشريعية وإدارية تعوق توفير المساكن الملائمة ودراسة تعديل القانون رقم 2 لسنة 2011
- لجنة مختصة طالبت بأن تكون المؤسسة السكنية مسؤولة عن توفير الشقق وليس البنك

ياسر أبل

صلاح المضف

ربيع سكر

اعترف وزير الدولة لشؤون الإسكان الدولة لشؤون الخدمة ياسر أبل أن الحكومة فشلت في تطبيق القانون رقم 2 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بتوفير القروض والسكن الملائم بإيجار منخفض لبعض فئات المرأة الكويتية في الظروف الخاصة.

وقال الوزير أبل ردا على سؤال النائب عبد الله الرومي وحصلت عليه "الوسط": إن إدارة بنك الائتمان الكويتي قامت بالعديد من الإجراءات لتطبيق القانون ومنها مخاطبة الجهات الحكومية (الشركات العقارية المتخصصة) التي لديها محافظ عقارية (شقق سكنية) ومنها : الأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة والهيئة العامة لشؤون القصر، وذلك للاستفسار عن مدى توفر الشقق لديهم والقيم الإيجارية لها، حيث جاء الرد بما يفيد عدم توفر وحدات شاغرة لديهم وفقا للمواصفات المطلوبة كما تم إستجلاب عروض أسعار من الشركات العقارية المتخصصة لتقديم تصور مبدئي للقيم الايجارية للمساحة من 70 متر مربع حتى 150 متر مربع للوحدة.

وأضاف أبل : صدر القرار الوزاري رقم 2 لسنة 2015 بتشكيل لجنة برئاسة نائب مدير عام بنك الائتمان الكويتي لدراسة كل ما يتعلق بحقوق المرأة الكويتية في قوانين الرعاية السكنية وما تندرج في اختصاص بنك الائتمان وما يواجه توفير حقوق المرأة من عوائق للحصول على المسكن الملائم ، مع اقتراح الحلول لمعالجة ما أثير من عوائق تشريعيه أو إدارية تحول دون تحقيق ذلك وتدعم قضايا المرأة والإجراءات التي تساهم ايجابيا في تفعيل نظم العمل بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الائتمان الكويتي بخصوص قضايا توفير السكن المناسب للمرأة الكويتية . ورفعت اللجنة تقريرها الى وزير الدولة لشؤون الإسكان بالعوائل القانونية والإدارية التي تحول دون تطبيق القانون ومقترحاتهم لحلها .

وقال أبل : وقد اسفر تقرير اللجنة بالإضافة الى الدراسات التي أجراها بنك الائتمان أن الاسباب و العوائق التي تحول دون حصول المرأة الكويتية المستحقة لسكن بقيمة ايجارية منخفضة هي : ان البنك ليس لديه اراضي او مشاريع إسكانية يتمكن من خلالها من توفير السكن لهذه الفئات كما جاء القانون خلوا من آلية محددة لتوفير مثل هذه الأراضي بأسعار رمزية للبنك، وعدم توفر الشقق المناسبة بالقيم الايجارية التي تساعد على تنفيذ القانون في السوق العقاري ، والشقق المتاحة للتأجير في السوق تعد من الشقق الاستثمارية عالية القيمة والتكاليف تمثل استنزافا لموارد البنك دون عائد مادي في المقابل فضلا عن مشاكل المتابعة والصيانة.

وتابع : لذلك اقترحت اللجنة لحل هذه العوائق القانونية أن يتم إجراء تعديل تشريعي على القانون ووضع آلية التطبيق او تعديل إسناد توفير الوحدات المقترحة لفئات المرأة المحددة بالمادتين 28 مكرر أ و 28 مكرر ب من القانون الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتبارها واحدة من جهات الاختصاص والخبرة في توفير هذا النوع من الوحدات السكنية والتي يلزم أن تكون متوافقة في هذا الشأن ، وجاري اتخاذ الإجراءات الدستورية لتعديل أخطاء القانون المشار إليه لنتمكن من وضع أحكامه من موقع تنفيذ من البدائل الشرعية لأحكام المادتين المشار إليهما.

عددهن 427 معلمة على بند المكافآت بمكافأة شهرية قيمتها 420 دينارا

الوزير الفارس: المعلمات البدون لا يحصلن على بدل سكن اذا كان الزوج يحصل عليه

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس تطبيقا لقرارات مجلس الخدمة المدنية وكتب ديوان الخدمة المدنية لا تستحق المعلمة غير الكويتية بدل سكن اذا كان الزوج يتقاضى بدل سكن او مخصص له سكن من جهة عمله.

وقال الفارس ردا على سؤال للنائب الحميدي السبيعي : لا يوجد قرار وزاري بخصم مبلغ 60 دينار من المعلمات المقيمات بصورة غير قانونية ، مشيرا الى انه طبقا لكتب ديوان الخدمة المدنية يتم التعاقد معهن على عقد الاستعانة بخدمات على بند المكافآت بمكافأة شهرية قيمتها 420 دينار ، يضاف إليها 60 دينار بدل سكن لمن تستحقها أسوة بالمعلمات غير الكويتيات ، وفي حالة عدم استحقاق المعلمة خلال مدة العقد لبدل سكن يتم مخاطبة القطاع المالي بخصم بدل سكن (60 دينار)عند إثبات تقاضي الزوج لبدل سكن.

وأوضح الفارس أن المعلمات المقيمات بصورة غير قانونية يبلغ عددهن 427 معلمة ، أما عن القيمة الإجمالية للمبلغ المخصوم غير المستحق فيبلغ 1260 دينار شهريا ، و 15،120 دينار سنويا.

وذكر الفارس ان قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 38 لسنة 2016 نصت المادة 2 منه على انه لا يستحق بدل السكن إذا كان الزوج يتقاضى بدل سكن أو مخصصا له سكن من جهة عمله سواء كانت جهة حكومية أو عامة او مشتركة أو من القطاع الأهلي.

ولفت الفارس الى ان مبررات ذلك هي ملاحظات الجهات الرقابية ومنها مدققو ديوان المحاسبة ، وكذلك عدم استحقاق المعلمات المقيمات بصورة غير قانونية لبدل السكن في حال تقاضي الزوج العامل لدى الجهة الحكومية بدل سكن.

د. محمد الفارس

الحميدي السبيعي

تسجيل 159 مخالفة لمنشآت صناعية خلال الخمس السنوات الماضية

الروضان: عدم تجديد عقود القسائم الصناعية في الشويخ والري المخالفة بربط الصرف الصحي بشبكة الأمطار

خالد الروضان

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ان عدد المخالفات التي رصدتها الهيئة العامة للصناعة خلال الخمس السنوات الماضية للمنشآت الصناعية بلغت 159 مخالفة صرف صحي وصناعي ، منها رصد 137 مخالفة بحق المنشآت الصناعية متعلقة بعدم تطبيقها الإجراءات السليمة تجاه مياه الصرف الصحي والصناعي خلال الخمس سنوات الماضية ، وقامت الهيئة بمخالفة 22 منشأة صناعية مخالفة بالربط مع شبكات الأمطار أو الصرف الصحي خلال الخمس سنوات الماضية.

وقال الروضان في رده على سؤال برلماني للنائب خليل الصالح : إن الهيئة العامة للصناعة تولي أهمية كبيرة للمشاكل الناجمة عن التعامل الخاطئ مع المخلفات الناتجة من الأنشطة الصناعية، وتُلزم كافة المنشآت الصناعية بفصل مخلفات الصرف الصناعي السائلة عن مخلفات الصرف الصحي وتنظيم عملية نقل الصرف الصناعي من المنشآت الصناعية.

وأضاف أن الهيئة تقوم بفرض الرقابة على كافة المناطق الصناعية وعلى الاخص المنشآت الصناعية المولدة لمياه الصرف الصناعي للتأكد من التزامها بتطبيق الإشتراطات واللوائح البيئية المعمول بها.

وأوضح رمضان انه يتم التنسيق مع وزارة الأشغال بشأن مخالفات الربط غير القانوني على شبكة الصرف الصحي والأمطار في منطقتي الشويخ والري والذي أسفر عن الاتفاق على آلية لتصحيح أوضاع القسائم الكائنة في المنطقتين تتضمن عدم تجديد عقود القسائم الا بعد الكشف من قبل وزارة الأشغال للتأكد من خلو تلك القسائم من مخالفات الرابط غير القانوني.

وأشار إلى أنه تم التنسيق والتعاون مع اللجنة الثلاثية لتأهيل مواقع ردم النفايات التابعة لمجلس الوزراء لإنشاء محطة متخصصة لمعالجة المخلفات الصناعية السائلة (الكيلو 30 – طريق الوفرة) وهو المرفق الوحيد في الدولة المخصص لاستقبال المخلفات السائلة الناتجة من القطاع الصناعي وقد استلمت الهيئة المحطة في سبتمبر 2015 و تقوم بتشغيلها منذ ذلك التاريخ.

وأضاف انه تم اعتماد تشكيل ورئاسة لجنة تضم في عضويتها الجهات المعنية لتأهيل شركات لنقل المخلفات الصناعية السائلة وفق اللوائح و الإشتراطات البيئة المعمول بها. وأكد الروضان انه تم اعتماد إنشاء محطات معالجة للصرف الصحي والصرف الصناعي في المناطق الصناعية الجديدة مع بنية تحتية تشمل شبكات منفصلة للصرف الصحي والصرف الصناعي وهو ما يتم تنفيذه في الوقت الراهن ضمن مشروع منطقة الشدادية الصناعية.

واضاف الروضان : أما فيما يتعلق بالمناطق الصناعية القائمة ونظرا لصعوبة إنشاء شبكة منفصلة للصرف الصناعي فقد ألزم قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتركيب محطات معالجة للمناطق الصناعية خلال فترة سبع سنوات من تاريخ صدور القانون، والهيئة العامة للصناعة بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء تلك المحطات في المناطق الصناعية القائمة ، وقد تم استلام محطة معالجة الصرف الصحي بمنطقة الشعيبة الغربية وتشغيل شبكة الصرف الصحي القائمة بها بعد ربط اغلب المنشآت الصناعية القائمة بالمنطقة.

دعا إلى ضرورة استغلال العطلة في ترتيب أولويات الدور المقبل

62 سؤالا و17 اقتراحا بقانون.. حصاد حمدان العازمي في دور الانعقاد الأول

ربيع سكر

بدأ قطاع الاعلام والعلاقات العامة بالامانة العامة لمجلس الامة إصدار تقاريره الاحصائية عن أعمال النواب خلال دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الخامس عشر ، وتنشر « الوسط « اليوم تقرير المجلس عن الانجازات و الاعمال التشريعية والرقابية للنائب حمدان العازمي خلال دور الانعقاد الأول حيث قدم 62 سؤالا و17 اقتراحا بقانون واقتراحا برغبة . وشارك العازمي في تقديم طلبي مناقشة بخصوص الإيداعات المليونية ، والقضية الإسكانية.

ويترأس العازمي خلال دور الانعقاد الاول لجنتي العرائض والشكاوى وشؤون الزراعة والثروة السمكية والحيوانية، كما يشارك كمقرر في لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال العازمي : ان دور الانعقاد الاول لم يكن على مستوى الطموح ،لافتا الى ان ذلك يعود الى انه جاء بعد انتخابات برلمانية نتج عنها تغيير كبير في تركيبة المجلس.

وتمنى العازمي ان يشهد دور الانعقاد المقبل المزيد من انجاز التشريعات التي تهم الوطن والمواطن، مؤكدا على ضرورة ان تغير الحكومة نهجها في استهداف جيب المواطن وان تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على تنويع مصادر الدخل.

وشدد العازمي على اهمية استغلال العطلة البرلمانية في التنسيق وترتيب اولويات دور الانعقاد المقبل حتى يستطيع المجلس انجاز اكبر كم من التشريعات التي ينتظرها المواطن.

الاقتراحات بقوانين

بلغ إجمالي الاقتراحات بقوانين التي تقدم بها أو شارك في تقديمها النائب حمدان العازمي 17 اقتراحا بقانون جاءت كالآتي:

–حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية (اسقاط او سحب الجنسية الكويتية).

–تعديل بعض أحكام القانون رقم 111 لسنة 2015 بإصدار قانون الأحداث (الحدث: كل شخص لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره).

– حماية الرواتب والمعاشات التقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة للمواطنين المقترضين / الحجز على الراتب الشهري أو المعاش التقاعدي.

–إنشاء صندوق سيادي للمتقاعدين.

–تكافؤ الفرص.

–إنشاء هيئة المواصفات والمقاييس والجودة.

– تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) رقم 1976 / القرض الحسن.

–تعديل الفقرة الأولى من المادة (30 مكرراً) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية / الجنسية الكويتية

–زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها

–إضافة فقرة ثانية إلى المادة (الأولى) من القانون رقم (104) لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة / القروض

–تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية / يكتسب الجنسية الكويتية / كل من بلغ سن الواحد والعشرين من أولاد الكويتية من زوج غير كويتي

–تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / يكون التمويل برسم لا يرتبط بقيمة التمويل

–إنشاء صندوق الإسكان العسكري

–تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة / انتخابات رئيس المجلس ونائب الرئيس

–تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية / البديل الاستراتيجي

–تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية / تكون للدائرة الإدارية وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية كما تكون لها الولاية في الحكم في طلبات التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرارات الإدارية الصادرة بإنهاء الخدمة

–تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة / تخفيض ساعات العمل للموظف من ذوي الإعاقة أو ممن يرعى ولداً أو زوجاً من ذوي الإعاقة.

الأسئلة البرلمانية

وجه النائب حمدان العازمي 62 سؤالا إلى 15 وزيرا منها 8 أسئلة إلى وزير التربية والتعليم عن أسباب صدور قرار بإيقاف تسجيل والتحاق الطلبة الكويتيين في برامج الحقوق وعدد المشرفين والمشرفات الصحيين الذين يعملون في الوزارة والقرارات الصادرة بشأن المهمات الرسمية التابعة لكم منذ 2014 وشروط شغل وظيفة معيد بعثة في جامعة الكويت للعام الجامعي 2017/2018.

وقدم 7 أسئلة لوزير النفط والكهرباء والماء عن عدد المشروعات المدرجة ضمن ميزانية مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها والأسس القانونية والضوابط العامة لندب القياديين والاستشاريين والقرارات الصادرة بشأن المهمات الرسمية التابعة لكم منذ 2014.

ووجه 5 أسئلة لوزير العدل وشؤون الامة عن عدد المشروعات المدرجة ضمن ميزانية بلدية الكويت واسباب استحداث شروط وضوابط لشغل وظيفة وكيل نيابة.

وقدم 4 أسئلة لكل من وزراء الاعلام والشباب والصحة والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والإسكان والخدمات والاشغال والداخلية، ووجه 3 أسئلة لكل من وزراء الخارجية والدفاع والمالية والدولة والاعلام والأوقاف والبلدية والتجارة والشباب.

حمدان العازمي

احصائية مجلس الامة عن أعمال النائب حمدان العازمي